دليل

مشروع تعميم التسجيل
في الحالة المدنية

2017

محتوى الدليل

محتوى الدليل 01

كلمة شكر 03

توطئة 04

أهداف دليل مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية 04

مقدمة 05

السياق العام 05
الإشكالية 05
أهداف المشروع 06
سيرورة المشروع الأولي 06
توصيات المشروع 07

استراتيجية المشروع 11

البرنامج الترافعي 11

إقليميا و جهويا 11
لقاءات مع المسؤولين المحليين 11
ورشات عمل مع الجمعيات 12
ورشات العمل مع المحامين والقضاة 12
اجتماعات عرض التوصيات للمنتخبين المحليين 12
اجتماعات مع رؤساء المصالح المتدخلة في المشروع 13
اجتماعات ثنائية وثلاثية مع مسؤولي القطاعات 13

وطنيا 13
الندوة الوطنية 13
اللقاءات مع مسؤولي القطاعات 13
عرض مقترح تعديل قانون الحالة المدنية 13

استراتيجية الدعم والمواكبة 14

التكوين 14
تقييم نتائج الأيام التكوينية 14

التحسيس والتواصل 15
حملات التوعية في الأماكن العامة ومع الجمعيات 15
التواصل 17
المواكبة الاجتماعية 18
إحصائيات دعم الحالات الاجتماعية 20

رسملة النتائج والتقييم **21**

أبرز نجاحات برنامج الترافع 21
استمرارية المشروع 22

إجراءات التسجيل في الحالة المدنية **24**

الحالة 1 : تسجيل الولادة خارج الأجل القانوني في حالة وجود عقد الزواج 24
الحالة 2 : حالة طفل مهمل مجهول الأبوين 25
الحالة 3 : حالة إثبات النسب وتسجيل الولادة في الحالة المدنية 26
الحالة 4 : تسجيل الولادة في حالة عدم وجود الأب (حالة مجهول الأب) 28
الحالة 5 : حالة كفالة الطفل المهمل 29

الشركاء **30**

30 حامل المشروع
مؤسسة أمان لحماية الطفولة 30
MCT 30
الجهة المانحة : مبادرة الشراكة الأميركية للشرق الأوسط وشمال افريقيا MEPI 31
باقي الشركاء 32

رزنامة الوثائق **33**

شكر خاص

تتقدم مؤسسة أمان لحماية الطفولة بتارودانت بأسمى عبارات الشكر لكل من الخلية الجهوية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بمحكمة الاستئناف، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، المديرية الجهوية للصحة، ولاية سوس ماسة على رأسهم السيدة الوالي، السادة عمال أقاليم الجهة، والأساتذة وكلاء الملك وأعضاء خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحاكم الابتدائية بالجهة، المندوبيات الإقليمية للصحة، ومديريات التعليم بكل أقاليم الجهة، السلطة المحلية و كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاح هذا العمل الاجتماعي والحقوقي.

توطئة

رغم كل مجهودات فريق مؤسسة أمان لحماية الطفولة بتارودانت لتقاسم تجربته مع كل الفاعلين حول دينامية التسجيل في سجلات الحالة المدنية و ما رافق ذلك من صعوبات وإشكاليات حول مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية، يبقى محتوى هذا الدليل نسبي و تضل المؤسسة منفتحة على إستقبال ملاحظاتكم انتقاداتكم وتعليقاتكم على الروابط التالية:

الموقع الإلكتروني
www.amane-fape.com

مجموعة فايسبوك
www.facebook.com/groups/Fondation-Amane

البريد الإلكتروني
fape.care@gmail.com
soussi.abdellah@gmail.com

صفحة فايسبوك
www.facebook.com/Fondation-Amane-pour-la-protection-de-lenfance-en-partenariat-avec-le-MEPI

أهداف دليل مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية

عدم تسجيل الأطفال في الحالة المدنية لن يتوقف بانتهاء مشروع ، لكون CARE الأسباب والعوامل التي تفرز لنا هذه الظاهرة المهددة لمستقبل الأطفال لاتزال قائمة، من قلة الوعي والأمية وبُعد الإدارات وتعقيد المساطر الإدارية والخوف... هذا ما دفعنا إلى توفير دليل يحاول وضع المتتبع في سياق المسار الذي مر منه المشروع، وكذا مشاركة تجربة مؤسسة أمان على المستوى الجهوي في التعامل مع الحالات الاجتماعية مع جميع الفاعلين الراغبين في دعم ومساعدة الحالات التي يمكن مصادفتها.

يهدف الدليل إلى :

مشاركة التجارب والمعارف المنبثقة عن منهجية مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية

- خلق مادة علمية تُوجه الفاعلين المشتغلين مع الأطفال في التعامل مع حالات الأطفال غير المسجلين في الحالة المدنية
- التعريف بالمراحل التي مر منها مشروع التسجيل في الحالة المدنية من إعداد وتنزيل
- تقاسم مؤسسة أمان لحماية الطفولة لتجربتها مع جميع الفاعلين في مجال حماية الطفولة
- إبراز الطرق والوسائل المعتمدة في مراحل إعداد وتنزيل المشروع
- بيان نوعية الأنشطة التي قدمت والفئات المستهدفة
- بيان الخطوات المتبعة من طرف المساعدات الاجتماعيات في رصد ودعم ومواكبة الحالات

ترجمة مكتسبات المشروع وأجرأتها في دينامية للتغيير الإيجابي لتعميم التسجيل في الحالة المدنية

- تقديم بعض الأسباب التي تعيق عملية التسجيل في الحالة المدنية
- مشاركة الأرقام والإحصائيات المحصل عليها على مستوى الجهة
- عرض تحليلي لدراسة ميدانية بالجهة
- مشاركة أهم التوصيات الناتجة عن دينامية المشروع بخصوص تعميم التسجيل بالحالة المدنية
- إبراز المسار الترافعي الذي اشتغلت عليه المؤسسة محليا وجهويا ووطنيا

2 مقدمة

السياق العام

تندرج صياغة هذا الدليل في سياق دينامية تعميم التسجيل في سجلات الحالة المدنية بجهة سوس ماسة والتي جاءت على شاكلة مشروع إبتدأ منذ شتنبر 2016 بدعم من المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) و استمرارا و استثمارا لنجاح التجربة النموذجية على مستوى إقليم تارودانت منذ اكتوبر 2013 إلى غاية دجنبر 2015.

و استكمالا لاستراتيجية المؤسسة في تعميم دينامية التسجيل على صعيد الجهة ورغبةً منها في تكريس ثقافة حقوق الإنسان ورصد الحالات المحرومة من التسجيل كحق من الحقوق الأساسية الضامنة لهوية الطفل و حقوقه المدنية ، ثم طموحا في توسيع نطاق عمل المؤسسة في هذا المجال، جاء هذا الدليل كنتاج لسيرورة عمل ورسملة لنتائج سنة من العمل الميداني بشكل تشاركي مع كل القطاعات المتدخلة في مجال الحالة المدنية ، وذلك لتجاوز كل الاشكالات و الاكراهات المحيطة بالموضوع، ثم لكون المؤسسة تتبنى في عملها المدني والاجتماعي مقاربة متعددة القطاعات لإعداد حلول واقعية تلائم كل الحالات الاجتماعية بالمجتمع المغربي.

الإشكالية

من بين أهم الإشكالات التي طرحت من خلال اشتغال مؤسسة أمان لحماية الطفولة مع الأطفال في وضعية صعبة بإقليم تارودانت، إشكال عدم التسجيل بالحالة المدنية، الذي يحرم الكثير من الأطفال المغاربة من حقهم في الهوية، ففي سنة 2016، وبعد الجهد الكبير الذي يبذله المغرب للإنتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، ورغم كونه قد صادق على العديد من المواثيق الدولية التي تحمي حقوق الأطفال، إلا أن مجموعة من أبنائه لا زالوا غير متوفرين على أدنى حق من الحقوق الأساسية للطفل.

فعدم التسجيل في الحالة المدنية ينفي عن الطفل أي انتماء لهذا الوطن، ويمنعه من التمتع بحقوقه المدنية الأساسية من تعليم وصحة وشغل ومختلف الخدمات الاجتماعية. في هذا الإطار جاء مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية (CARE) ليغطي جهة سوس ماسة، وذلك بدعم من مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق اوسطية (MEPI).

أهداف المشروع

إن أهداف أي مشروع اجتماعي/حقوقي متعدد الفاعلين لابد من تصوره وفق مقاربة شمولية تقدم إضافة نوعية للمجتمع، وذلك بالاعتماد على تجارب وبحوث علمية ميدانية لمنظمات عالمية.

وقد ارتكزت محاور الاشتغال في مشروع تعميم التسجيل بالحالة المدنية حول:

- خلق دينامية للتنسيق والتشبيك بين الفاعلين
- تكوين و تقوية قدرات الفاعلين في مجال التسجيل بالحالة المدنية
- أنشطة توعوية و تحسيسية لفائدة الساكنة حول أهمية التسجيل بالحالة المدنية
- دعم و مساندة الحالات الوافدة على الجمعية
- رصد الحالات غير المسجلة بالجهة
- دراسة ميدانية حول إشكالية عدم التسجيل بالحالة المدنية
- خلق برنامج للترافع قصد إرساء نظام يسهل عملية التسجيل بالحالة المدنية

سيرورة المشروع الأولي بإقليم تارودانت

انطلاقا من عملها داخل المركز النهاري إلى جانب أطفال مدينة تارودانت ثم مواكبة الحالات الوافدة على المؤسسة، اتضح بالملموس لمؤسسة أمان لحماية الطفولة أن إشكال التسجيل بالحالة المدنية لايزال إشكالا يطرح نفسه بقوة داخل العمل الميداني الاجتماعي لحماية الطفولة، وبناءً عليه تم العمل على مشروع تعميم التسجيل بالحالة المدنية على مستوى إقليم تارودانت كبداية لعمل جهوي من أجل ترافع وطني حيث ارتكز المشروع إقليميا على:

- تنشيط دينامية محلية للتنسيق والتواصل مع مختلف الفاعلين
- تكوين و تقوية قدرات المتدخلين في عملية التسجيل بالحالة المدنية
- أنشطة توعوية و تحسيسية للساكنة حول أهمية التسجيل بالحالة المدنية
- دعم و مساندة الحالات الوافدة على الجمعية
- دراسة ميدانية حول إشكالية عدم التسجيل بالحالة المدنية

- خلق برنامج للترافع قصد إرساء نظام يسهل عملية التسجيل بالحالة المدنية محليا ووطنيا

هذا و قد استمر العمل داخل الدينامية على مستوى إقليم تارودانت منذ اكتوبر 2013 الى دجنبر 2015 ومن أجل المراكمة جاء مشروع تعميم التسجيل بالحالة المدنية CARE و الذي يأتي هذا الدليل كجزء من محاوره الأساسية و التي تدعم مبدأ الرسملة البيانات والمعطيات المرصودة طيلة الدينامية ثم العمل على تعزيز العمل التشاركي بين كل الفاعلين من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان ومأسسة منظومة حماية الطفولة.

توصيات المشروع

تمكنت دينامية مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية من المساهمة المباشرة في انخفاض نسبة عدم التسجيلات في أقاليم الجهة خارج الآجال القانونية ، كما ساهمت صيغ التنسيق والتشاور في خلق سبل عمل مشترك بين كافة المتدخلين في البرنامج وقد تكرس ذلك من خلال تنظيم لقاءات تشاورية للتبادل و النقاش :

- لقاء تشاوري مع مختبر القانون و المجتمع بكلية الحقوق جامعة ابن زهر وهيئة المحامين بأكادير
- مائدة مستديرة مع السادة القضاة و بشراكة مع الخلية الجهوية للتكفل بالأطفال و النساء ضحايا العنف
- لقاءات تقديمية لإحصائيات السداسي الأول للمشروع بشراكة مع عمالات جهة ولاية أكادير والذي شارك فيه رؤساء المصالح الخارجية أو من ينوب عنهم
- لقاءات ثنائية و ثلاثية لنقاش توصيات المشروع والتوصيات التي يمكن تفعيلها جهويا
- لقاء مع المنتخبين المحليين لتقديم مسودة القانون المقترحة من طرف مؤسسة أمان ثم توصيات الدينامية و ندوة وطنية لتقديم مخرجات الدينامية

<u>التوصيات المرتبطة بتعديل المواد القانونية ذات الصلة بالتسجيل في سجلات الحالة المدنية</u>

- تمديد الأجل القانوني لتسجيل المواليد الجدد
- تجنب تكريس التمييز من خلال عدم اعتماد اسم الجد على عقد ازدياد المولود مجهول الأب
- اعتماد مطبوع موحد للتصريح بالولادة من طرف جميع المستشفيات و عدم ادراج اسم الأب في شواهد الولادة و سجلات الدخول لتفادي إحراج الأمهات العازبات
- إلغاء المادة 31 من الباب السابع من قانون الحالة المدنية المتعلق بالعقاب بغرامة مالية لكل من لم يصرح بالولادة أو الوفاة داخل الأجل القانوني
- تعديل قانون تسجيل المواليد في الحالة المدنية مع مراعاة المقتضيات القانونية بشكل يسمح بالتسجيل على صعيد الإقليم و ليس على صعيد المقاطعة أو الجماعة مع امكانية التسجيل بمحل السكنى

- تمديد آجال صلاحية الوثائق المكونة لملف التسجيل
- تفادي استدعاء الأم العازبة لحضور جلسة الاستماع
- اعتماد مطبوع موحد للتصريح بالولادة من طرف السلطة المحلية

التوصيات المرتبطة بالمصالح الخارجية ذات الصلة بالتسجيل في سجلات الحالة المدنية

مصالح الحالة المدنية

- تخصيص فضاء خاص بمصلحة الحالة المدنية خلال حصص الاستماع الفردية
- توفير الوسائل والمعدات الضرورية لضمان الظروف المناسبة للاستقبال
- اجتناب التنقيلات من مصلحة الى أخرى لضمان الاستقرار المطلوب في منصب ضابط الحالة المدنية
- اعتماد النظام المعلوماتي بالنسبة لقاعدة بيانات التسجيل و جعلها متاحة للتقاسم وطنيا
- تخصيص برنامج تكويني حول مجال المساعدة الاجتماعية لفائدة الموارد البشرية المعنية
- توزيع دليل عملي للتسجيل على كافة مكاتب الحالة المدنية
- تحسيس بعدم إلزامية وثيقة التلقيح، عند التصريح بالولادة لدى ضابط الحالة المدنية
- تكوينات لفائدة الموظفين الجدد

قطاع العدل

- اعتماد النظام المعلوماتي في مجال عمل القضاة
- إيجاد حلول لمشاكل تغيير اسم ولقب التلميذ مجهول الأب بعد تسجيله في الحالة المدنية بهوية مغايرة
- إيلاء أهمية لمصلحة الاستقبال عامة و لمواردها البشرية خاصة والحرص على استفادتهم من تكوينات في مساطر التسجيل في الحالة المدنية

قطاع الصحة

- اعتماد النظام المعلوماتي في بيانات شهادات الولادات قصد تسهيل استخراجها
- عمليات التحسيس بشراكة مع الجماعات المحلية و مصلحة الحالة المدنية بالعمالة
- إدراج محتوى توعوي و إخباري حول عملية التسجيل في الحالة المدنية في برامج التحسيس والتوعية التي تستفيد منها النساء الحوامل داخل المراكز الصحية

- إعادة النظر في عملية التلقيح (إشكالية محل السكنى / موعد أسبوعي محدد)
- تكوينات لفائدة الأطباء،الممرضين و المكلفين بالمهام الإدارية و مصلحة الاستقبال في ما يتعلق بمساطر التسجيل بالحالة المدنية و الحالات الاجتماعية
- تكوين المولدات (القابلات) حول موضوع التسجيل بالحالة المدنية
- إدراج موضوع التسجيل في الحالة المدنية ضمن البرنامج التكويني الأساسي لمهن التمريض والتطبيب

السلطات المحلية

- تكوينات لفائدة المعنيين من رجال السلطة المحلية حول كيفية إجراء البحث الاجتماعي من أجل إلمام أفضل بإجراء التصريح بالولادة
- إدراج موضوع الحالة المدنية ضمن برنامج التكوين الأساسي لمهن السلطة المحلية
- تكوينات لفائدة أعوان السلطة حول الحالة المدنية و المطبوع الموحد الجديد للتصريح بالولادة
- برنامج تكويني حول سير عملية البحث الاجتماعي لفائدة رجال السلطة المعنيين

قطاع التعليم

- وضع مسطرة إجرائية تسهل مؤقتا تسجيل الأطفال غير المسجلين في الحالة المدنية بالمؤسسات التعليمية
- إيجاد حلول لمشاكل تغيير اسم ولقب التلميذ بعد تسجيله في الحالة المدنية بهوية مغايرة لتلك التي سجل بها في المؤسسة التعليمية
- توليف برنامج "مسار" مع حالات التلاميذ غير المسجلين في الحالة المدنية
- إدراج مصوغة الحالة المدنية ضمن المحتوى التعليمي للمستفيدين من برامج محو الأمية
- إدراج التربية الجنسية في المناهج التعليمية بشكل يدعم القيم الإسلامية و الثقافية المحلية
- إدراج مصوغة التسجيل في الحالة المدنية ضمن البرنامج التكويني لمديري المؤسسات التعليمية

التوصيات البين-قطاعية

قطاع العدل / السلطات المحلية

- تخصيص برنامج متنقل للتسجيل في الحالة المدنية بالنسبة للمجال القروي
- إعادة النظر في قانون تسليم شهادة الخطوبة لتجاوز الإشكالات المطروحة

- إيجاد حلول للمشاكل التي تخلفها الولادة السرية في المنازل

قطاع العدل / السلطات المحلية / قطاع الصحة

- تبني مسطرة واضحة بالنسبة لحالات الولادة في الطريق إلى المستشفى
- خلق مكاتب توجيهية للحالة المدنية داخل المستشفيات
- إعادة النظر في استدعاء الشرطة في حالة عدم وجود عنف أو اغتصاب خلال الولادات بالمستشفى

قطاع العدل / مصالح الحالة المدنية / قطاع الصحة

- التنسيق بين مصالح مندوبية الصحة والسلطة المحلية بهدف القضاء على ازدواجية تسليم التصريح بالولادة من الطرفين و من تم التنسيق مع مصلحة الحالة المدنية (ورشة عمل تضم الصحة، السلطة المحلية و مصلحة الحالة المدنية)
- إيجاد صيغ للتنسيق والتواصل تضم كل من (المحكمة، مصالح الحالة المدنية، السلطة المحلية) في الحسم في الملفات التي يشوبها نقص في الوثائق

قطاع العدل / مصالح الحالة المدنية / قطاع التعليم

- تحديد صيغة مناسبة لتقاسم لوائح الأطفال بدون وثائق بين التعليم، الحالة المدنية والمحكمة

جميع القطاعات

- خلق خلية تتألف من كافة المتدخلين في عملية التسجيل على صعيد كل مجلس جماعي أو دائرة

المجتمع المدني

- خلق خلية عمل تتكون من كل المصالح المذكورة أعلاه بالإضافة لجمعيات المجتمع المدني العاملة بمجال الطفولة والمرأة بشكل تشاركي لمتابعة الحالات الاجتماعية و الملفات الصعبة
- خلق مجموعات ضغط للترافع من أجل قانون يسهل عملية التسجيل بالحالة المدنية
- التكفل الإيجابي بالحالات الاجتماعية

3 استراتيجية المشروع

البرنامج الترافعي

إيمانا من مؤسسة أمان لحماية الطفولة بأهمية الترافع من أجل قانون و مساطر إدارية سهلة الولوج لكل المواطنين لضمان الحد من العدد المتزايد لعدم المسجلين بالحالة المدنية تضمنت دينامية مشروع تعميم التسجيل بالحالة المدنية مجموعة اجتماعات و لقاءات ترافعية إقليميا، وجهويا، ووطنيا؛ كانت بدايتها مع المسؤولين الإقليميين بأقاليم جهة سوس ماسة حيث تم عقد:

إقليميا و جهويا

عقد لقاءات أولية فردية شهر شتنبر 2016 مع المسؤولين المحليين قصد تعبئتهم للانخراط الإيجابي في مراحل المشروع مع :

- السادة نواب وكلاء الملك منسقي خلايا التكفل بالأطفال والنساء ضحايا العنف بمحاكم الدائرة الاستئنافية لأكادير بجهة سوس ماسة
- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة والمدراء الاقليمين للتعليم بكل أقاليم الجهة
- رئيس مصلحة للحالة المدنية بولاية جهة سوس ماسة ورؤساء مصالح الحالة المدنية بأقاليم الجهة
- ممثلي السلطة المحلية بولاية جهة سوس ماسة وبعمالات وأقاليم الجهة

- جمعيات المجتمع المدني المحلي المتخصصة في مجال حماية الطفولة بأقاليم الجهة
- ورشات العمل مع الجمعيات

عقد لقاءات مع جمعيات المجتمع المدني على مستوى كل إقليم خلال شهر اكتوبر 2016 عبر :

- ورشات تعريفية بمشروع تعميم التسجيل بالحالة المدنية و تقديم التوصيات الأولية
- تعبئة الجمعيات المشتغلة في المجال من أجل حملة الترافع قصد تعديل القانون ثم مواكبة الحالات الاجتماعية

عقد لقاءات عمل مع هيئتي المحامين والقضاة بجهة سوس ماسة عبر :

- ورشة تواصلية مع هيئة المحامين بجهة سوس ماسة بتنسيق مع مختبر القانون والمجتمع بكلية الحقوق جامعة ابن زهر يوم 30 دجنبر 2016 و التي حضرها 15 محاميا/محامية.
- مائدة مستديرة حول الإشكالات القانونية التسجيل بالحالة المدنية و التي تمت بشراكة مع الخلية الجهوية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بمحكمة الاستئناف بأكادير وبتنسيق مع مختبر القانون والمجتمع بكلية الحقوق جامعة ابن زهر يوم 21 يناير 2017 حضرها 8 قضاة.

عقد اجتماعات مع رؤساء المصالح المتدخلة في الموضوع عبر :

- لقاءات تعريفية بتوصيات دينامية مشروع تعميم التسجيل بالحالة المدنية مع رؤساء المصالح الخارجية و بتنسيق وتعاون مع عمالات وأقاليم جهة سوس ماسة في فبراير 2017 حضرها 63 مسؤولا محليا عبر 5 لقاءات إقليمية

عقد اجتماعات لعرض التوصيات على المنتخبين المحليين من أجل التحضير لمسودة مقترح تعديل قانون للحالة المدنية عبر :

- ورشة من أجل تقديم مقترح تعديل قانون الحالة المدنية و تقديم توصيات المشروع و ذلك يوم 13 مارس 2017 و التي شارك فيها 14 منتخبا محليا

عقد اجتماعات ثنائية وثلاثية مع رؤساء المصالح الخارجية بكل إقليم :

- قطاعات الصحة و العدل والحالة المدنية
- مصالح الحالة المدنية وقطاعي العدل والتعليم
- مصالح الحالة المدنية والسلطات المحلية وقطاع الصحة

و ذلك قصد مناقشة التوصيات الممكن تطبيقها على المستويات الإقليمية خلال شهري مارس و ابريل 2017.

وطنيا

- تنظيم ندوة وطنية بالمركز الوطني لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية يوم 3 ماي 2017 تم فيها عرض توصيات المشروع و إحصائيات الحالات التي تمت تتبعها من طرف المساعدات الاجتماعيات للمؤسسة بكل أقاليم الجهة ثم مقترح تعديل القانون ، إضافة إلى مداخلات ممثلي كل من وزارة العدل و وزارة الصحة وزارة التربية الوطنية ثم وزارة الداخلية . وقد حضر الندوة 71 مشاركا بالإضافة لوسائل الاعلام المرئية والمكتوبة.

- عقد لقاء مع اعضاء الفريق البرلماني لحزب العدالة و التنمية بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حيث تمت مناقشة مقترح تعديل قانون الحالة المدنية بالإضافة لتوصيات المشروع من أجل تسهيل المساطر الإدارية للتسجيل بالحالة المدنية. هاته التوصيات و المقترحات لقيت تجاوبا مع وعد الفريق البرلماني بتبنيها عبر تقديم أسئلة كتابية و شفوية في جلسات البرلمان ثم مناقشة التعديل داخل لجان التشريع. وقد حضر اللقاء 6 نواب برلمانيين وذلك يوم 16 ماي 2017.

- عقد لقاء مع الفريق البرلماني لحزب الأصالة و المعاصرة ضمن بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حيث تمت مناقشة مقترح تعديل قانون الحالة المدنية بالإضافة لتوصيات المشروع من أجل تسهيل المساطر الإدارية للتسجيل بالحالة المدنية. هاته التوصيات و المقترحات لقيت تجاوبا مع وعد الفريق البرلماني بتبني المقترح والتوصيات عبر احتضان مقترح القانون وتقديمه ،للمناقشة. وقد حضر اللقاء 14 من النواب البرلمانيين، مع حضور رئيس الفريق البرلماني ورئيسة لجنة الداخلية بالبرلمان يوم 23 ماي 2017.

4 إستراتيجية المواكبة والدعم

التكوين

من بين أهم مجالات اشتغالات مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية نظمت مؤسسة أمان لحماية الطفولة على مستوى جهة سوس ماسة أيام تكوينية أطرها كل من نواب الملك بالمحاكم الابتدائية، السادة القضاة، المحامون،و رؤساء مصالح الحالة المدنية بالعمالات، أساتذة جامعيون، و مساعدون اجتماعيون... واستفاد من هذه الأيام التكوينية كل من ضباط الحالة المدنية، مدراء المؤسسات التعليمية، أعوان السلطة، موظفو قطاع الصحة، وكذا جمعيات المجتمع المدني.

وقد كان الهدف الرئيسي من هذه الأيام التكوينية جمع نسيج من مختلف القطاعات المتدخلة في التسجيل بالحالة المدنية، لمناقشة القوانين والمساطر (الإدارية والقضائية) المتعلقة بالحالة المدنية وكيفية التعامل مع الحالات الإجتماعية؛ وكذا مناقشة أهم الإشكالات التي تواجه الفاعلين في الميدان (ما يواجهه أعوان السلطة من إشكالات في تقديم شواهد الولادة على سبيل المثال)، ومحاولة استخلاص توصيات، تم تنفيذ بعضٍ منها على مستوى الإقليم (على سبيل المثال : اليوم التكويني الأول بطاطا يوم 29 أكتوبر 2017، خرج بمجموعة من التوصيات، كان من بين نتائجها على مستوى الإقليم أن تمت مراسلة بين عمالة إقليم طاطا إلى المديرية الإقليمية للتعليم بخصوص مدّها بلوائح التلاميذ غير المسجلين بالحالة المدنية؛ واليوم التكويني الرابع بطاطا كذلك، كان من بين نتائجه مراسلة من عمالة طاطا إلى مندوبية الصحة بخصوص شواهد الولادة المسلمة من طرف المراكز الصحية).

و من جهة أخرى فقد تم تجميع التوصيات المستخرجة من اللقاءات التكوينية للترافع المدني على المستوى الوطني من أجل المطالبة بتغييرٍ لبعض بنود قانون الحالة المدنية، وهو تغيير من شأنهِ أن يسهل عملية تسجيل الأطفال المغاربة الذين يتم حرمانهم من هذا الحق الذي يعتبر أول حق من حقوق الإنسان.

لذلك فقد كان دور الأيام التكوينية هو توفير فضاء لمختلف القطاعات من أجل مدارسة أهم الإشكالات التي يعاني منها كل قطاع (في ما يتعلق بالحالة المدنية) ومن ثمة إيجاد حلول آنية وكذا مقترحات لتغيير استراتيجي (في قانون الحالة المدنية).

وقد تم تنظيم 32 يوماً تكوينيا بحضور 808 مشاركا كما هو ظاهر حسب المبيان أسفله :

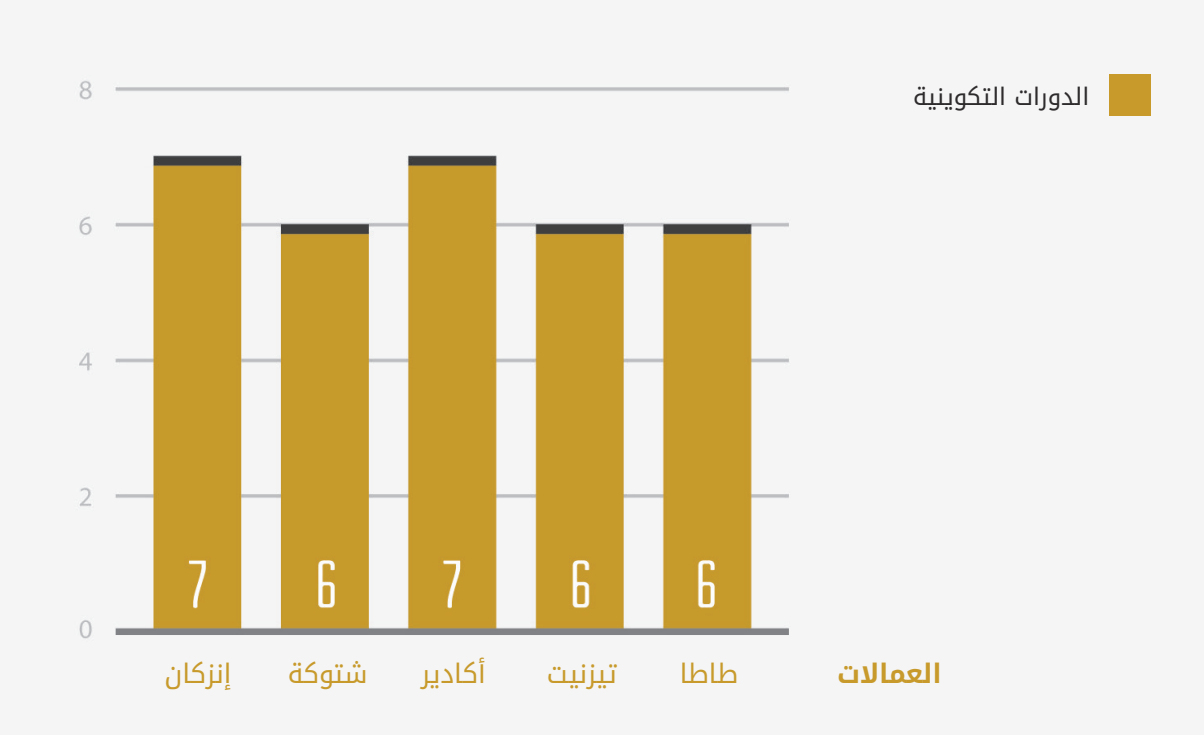

مبيان تفصيلي لإحصائيات الدورات التكوينية التي أنجزت خلال دينامية المشروع والتي استفاد منها 808 مشارك

التحسيس والتواصل

حملات التحسيس و التوعية في الأماكن العامة ومع الجمعيات

في إطار مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية الذي قامت بتنزيله مؤسسة أمان لحماية الطفولة على مستوى جهة سوس ماسة تم تنظيم أيام تحسيسية على مستويين :

- التواصل المباشر مع عموم الساكنة من خلال وضع خِيام متنقلة بمختلف ربوع الجهة قصد تحسيس الساكنة بأهمية التسجيل في الحالة المدنية، وإبراز المخاطر الناجمة عن عدم التسجيل، من قبيل الحرمان من التمدرس والتطبيب، وولوج سوق الشغل، والزواج... وكلها تندرج ضمن الحقوق الأساسية لكل مواطن. أطر هذه الأيام كل من المسؤولين الاجتماعيين بكل إقليم و اللذين تلقوا تكوينا أكاديميا في ما يتعلق بالتعامل مع الحالات الإجتماعية، وكذا تدريبا ميدانيا لتيسير مهمتهم في التواصل مع عموم الساكنة و الحالات الخاصة.

- الأنشطة التحسيسية بتنسيق مع جمعيات محلية تشتغل في القطاع النسوي بحيث يتم استدعاء النساء المنخرطات بالجمعية لحضور لقاءات تهدف الى توعيةَ النساء والتأكيد على أهمية التسجيل في الحالة المدنية، مع تعبئتها بضرورة مساندة الانخراط الجماعي الإيجابي في الحدّ من عدد الأطفال غير المسجلين في الحالة المدنية.

وقد تم تنظيم 77 يوماً تحسيسيا مع عموم المواطنين والجمعيات على مستوى الجهة، عرفت هذه الأيام استفادة 5009 مشارك سواء كانوا من الزوار الخيمات التواصلية أو في اللقاءات مع الجمعيات.

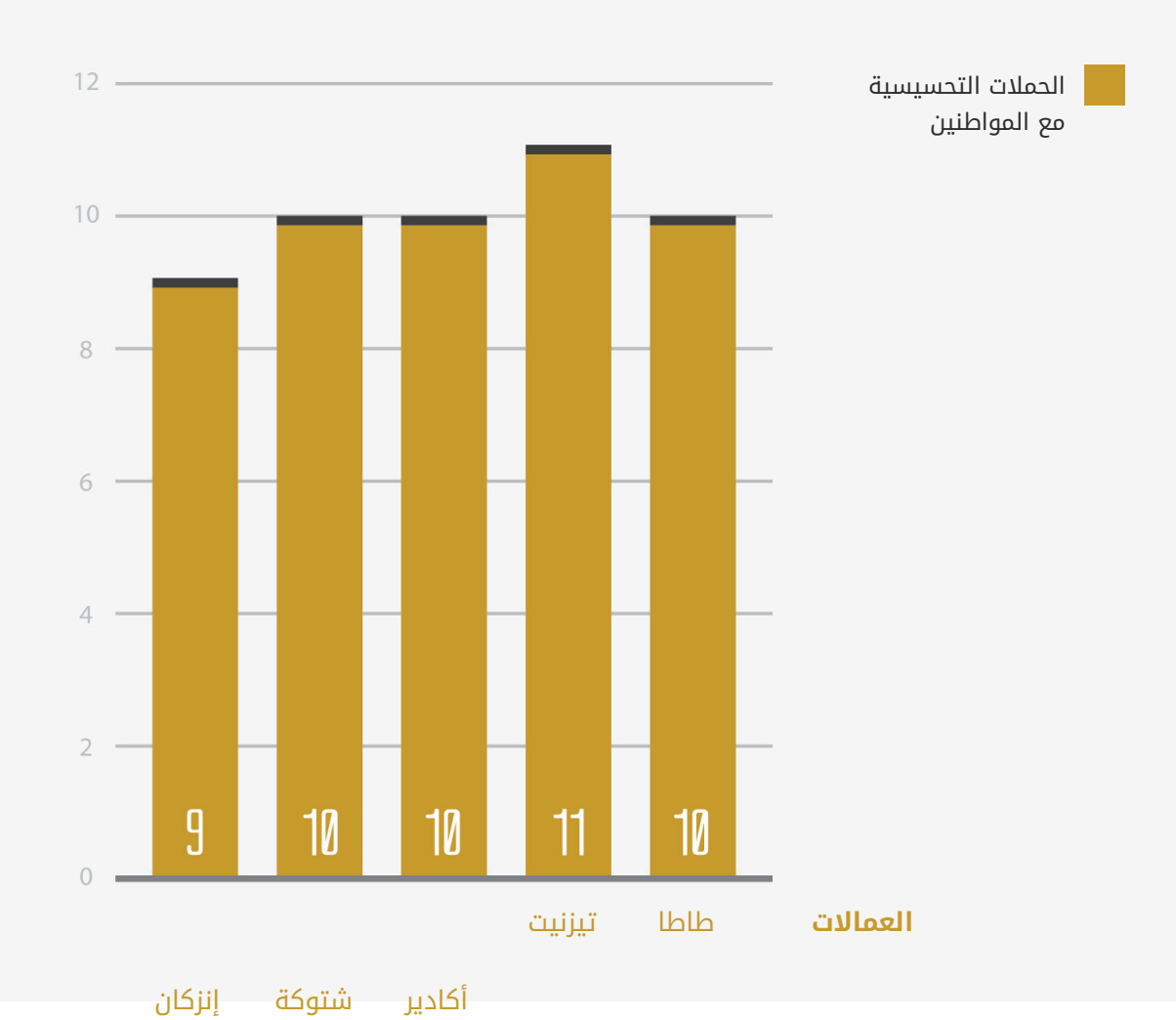

رسم بياني لعدد الحملات التحسيسية مع المواطنين في الأقاليم

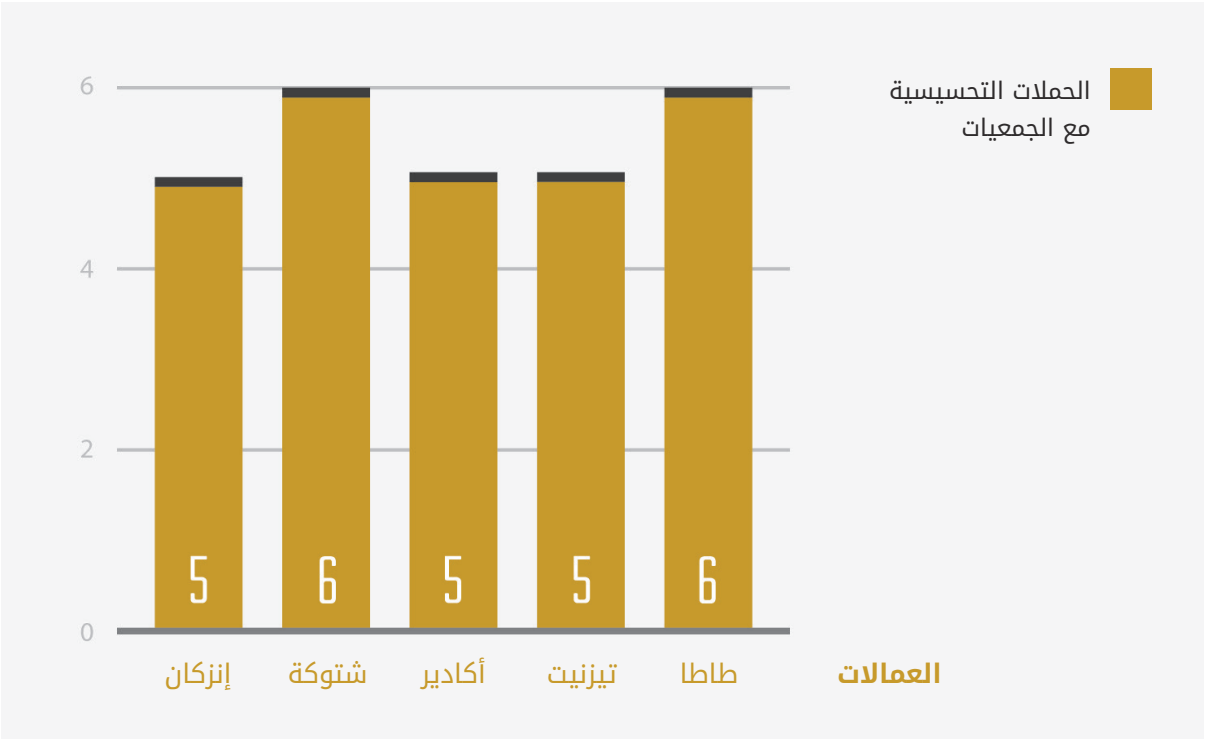

رسم بياني لعدد الحملات التحسيسية مع الجمعيات بالأقاليم

التواصل

تم الإعداد لمشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية بمنهج علمي احترافي حيث تم الاستعانة بدراسات معمقة لبلورة مشروع متكامل من حيث أولوياته وأهدافه، وكيفية تنزيله، ثم أخيرا التواصل و تسويق المشروع ، حيث عمِلَ فريق المؤسسة على وضع سياسة تواصلية، من خلال مجموعة من الوسائل، أولها إعداد مطوية (Dépliant) تضم سياق مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية، نبذة مختصرة عن مؤسسة أمان لحماية الطفولة (حامل المشروع)، تعريف بمُمول المشروع (مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية MEPI)، ثم عرجت الوثيقة إلى تعريف بالحالة المدنية، في علاقتها بالفرد ثم المجتمع. كما أوردت في طياتها مختلف الوثائق التي تحتاجها الحالات التي تعنى بنظام الحالة المدنية (التسجيل خارج الآجال القانونية - إثبات النسب - مجهول الأب - مجهول الأبوين - الكفالة...). ولمزيدٍ من التواصل، للاستشارة أو طلب الدعم، فقد وضعت المؤسسة ارقام هواتف المنسقين والمساعدات الاجتماعيات بكافة أقاليم جهة سوس ماسة وكذا عنوان المؤسسة بتارودانت، والصفحة الرسمية بالفيس بوك، والايميل.

ومن أهم وسائل التواصل التي عملت عليها المؤسسة، هي عقدها لقاءات رسمية مع كافة المسؤولين عن القطاعات المتدخلة في الحالة المدنية على مستوى الجهة، للتعريف بمشروع CARE و بالمؤسسة الحاملة لهذا الأخير، من أجل التنسيق الجيد في تنزيل مختلف مراحله.

كما نظمت فرق عمل المشروع مجموعة من اللقاءات التواصلية مع جمعيات المجتمع المدني على مستوى أقاليم الجهة، وكذا أيام تواصلية مع المواطنين والمواطنات بالأسواق الأسبوعية و المواسم والمهرجانات...

وخِتاماً، عملت المؤسسة على التواصل من خلال صفحتها بالفايسبوك، حيث تعرض مختلف الأنشطة التي تقوم بتنظيمها، و تشارك العُموم مجموعة من الروابط حول الحالة المدنية، كما أنها تقوم بنشر الروابط الصحفية التي لها علاقة بمشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية.

المواكبة الإجتماعية

تعتبر المواكبة الاجتماعية من بين المحاور الاساسية التي تقوم بها مؤسسة أمان لحماية الطفولة في مشروعها تعميم التسجيل في الحالة المدنية، وذلك من أجل تسهيل عملية التسجيل والتعاون مع الحالات الاجتماعية معنويا وماديا.

وقد عملت المؤسسة على تعيين مساعدات اجتماعيات من أجل تتبع الحالات و مصاحبتها إلى أن تتم عملية التسجيل بنجاح. وتمر المصاحبة الاجتماعية للحالات عبر عدة مراحل، أهمها:

مرحلة الرصد والتتبع

خلال الأنشطة التحسيسية التي قامت بها المؤسسة داخل أقاليم جهة سوس ماسة، سواء تعلق الأمر بالأنشطة التحسيسية المفتوحة داخل الأسواق الأسبوعية أو المواسم وغيرها من الأماكن العامة، تم رصد الحالات إنطلاقا من فتح حوار مع الساكنة والتحسيس بأهمية التسجيل والآثار الناتجة عن عكس ذلك من حرمان الطفل من التمدرس ومن العمل ومن الوثائق الثبوتية وغيرها ؛ إذ يتم حث الساكنة على ضرورة الانخراط الجماعي في التعريف بأهمية الحالة المدنية عن طريق التحسيس.

ومن خلال هذه الأنشطة تم رصد مجموعة من الحالات غير المسجلة في نظام الحالة المدنية.

أما بالنسبة للحملات التحسيسية مع الجمعيات، فقد تم العمل على تتبع الحالات التي تم رصدها من لدن الجمعيات المساعدة والتي تكون سباقة في التواصل الأولي مع الحالات من أجل كسب الثقة وتسهيل التواصل الثاني الذي تقوم به المساعدات الاجتماعيات، إما بشكل مباشر داخل المكاتب المخصصة لجلسات الاستماع، أو التواصل عبر الهاتف.

مرحلة الاستماع والمواكبة

يعتبر الإستماع الجيد أولى الخطوات المهمة التي اتبعتها المساعدات الاجتماعيات لكي يطلعنَ على مجموعة من الحقائق التي عرقلت أو سببت في عدم تسجيل الأبناء في الحالة المدنية، يرافقه طرح بعض الأسئلة، ثم يتم تعبئة استمارة خاصة بالحالة، مع ضمان راحة المتحدث(ة) و تفادي الإحراج أو القيام بأي رد فعل يمكن أن يكون حائلا دون إكمال مرحلة الاستماع. وبعدها يتم تشجيع وإقناع الحالة بسهولة التسجيل ثم التعريف بالوثائق الخاصة بذلك، واستعداد المساعدة الاجتماعية المواكبة والمصاحبة الى الادارات المعنية بالأمر إلى حين إتمام عملية التسجيل. وإذا ما تعذر على الحالات زيارة مكتب العمل بسبب البُعد الجغرافي فإن المساعدين يتكلفون بزيارتها أو يفتحون شبكات تواصل مع جمعيات أخرى أو أشخاص يمكن من مساعدة الحالات على إعداد الوثائق و إرسالها وتفحصها، ثم بعدها يتم إيداعها بالمحكمة.

مرحلة المصاحبة

يتم مصاحبة الحالات إلى الإدارات من أجل إعداد الوثائق الضرورية للتسجيل في الحالة المدنية بما فيها المستشفيات و الجماعات المحلية، وإذا ما واجهت المساعدات الاجتماعيات أي مشكل يتم التواصل المباشر مع إدارة المستشفى و مصلحة الحالة المدنية ومع النيابة العامة بالمحاكم الابتدائية التابعة لمحكمة الاستئناف بأكادير حتى يتم معالجة هذه الإشكالات؛ وكذا يتم مرافقة الحالات لجلسات الاستماع بالمحاكم من أجل تتبع المستجدات وتوجيهها ودعمها نفسيا واجتماعيا بمعية المساعدات الاجتماعيات التابعات للمحاكم الابتدائية أو التابعات للمستشفيات، وكذا دعمها ماديا إن استلزم ذلك حتى يتم اصدار الحكم.

واذا ما تعذر على الحالات الذهاب الى الادارات المعنية لإعداد الوثائق فانه يتم توكيل المساعدات الاجتماعيات بهذه المهمة مع التواصل المستمر معها.

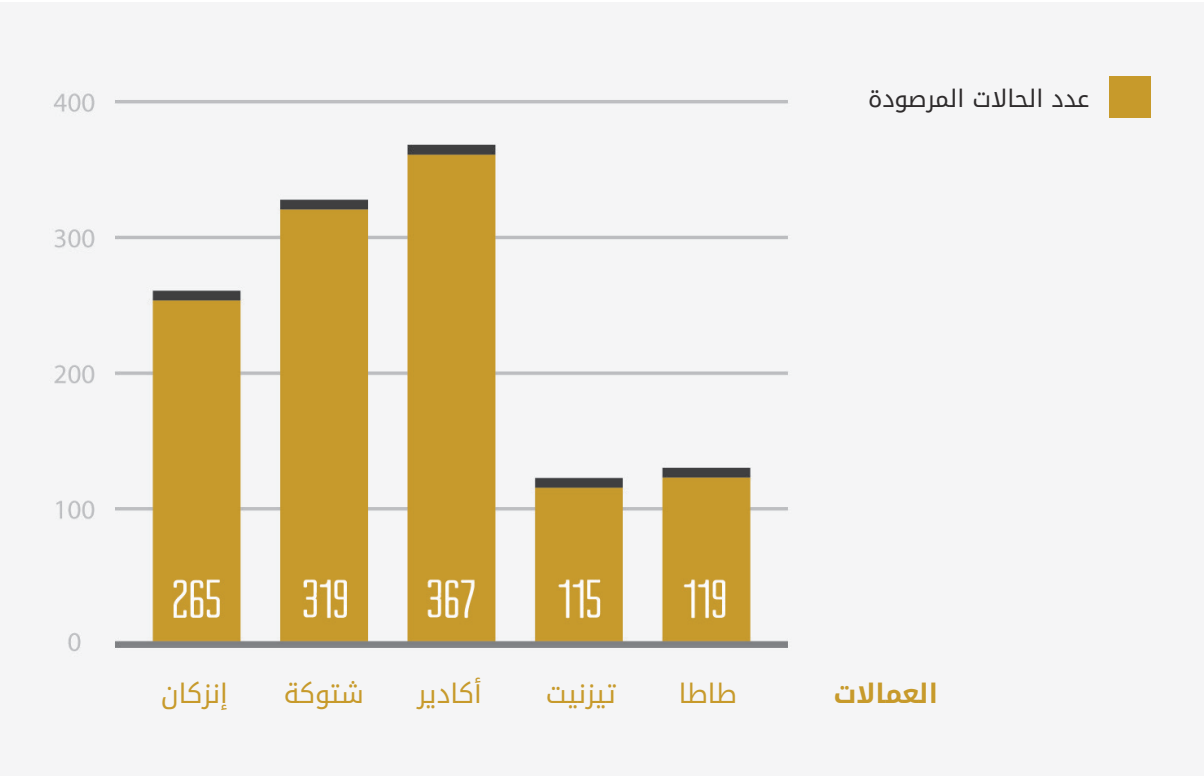

رسم بياني لعدد الحالات المرصودة في أقاليم الجهة

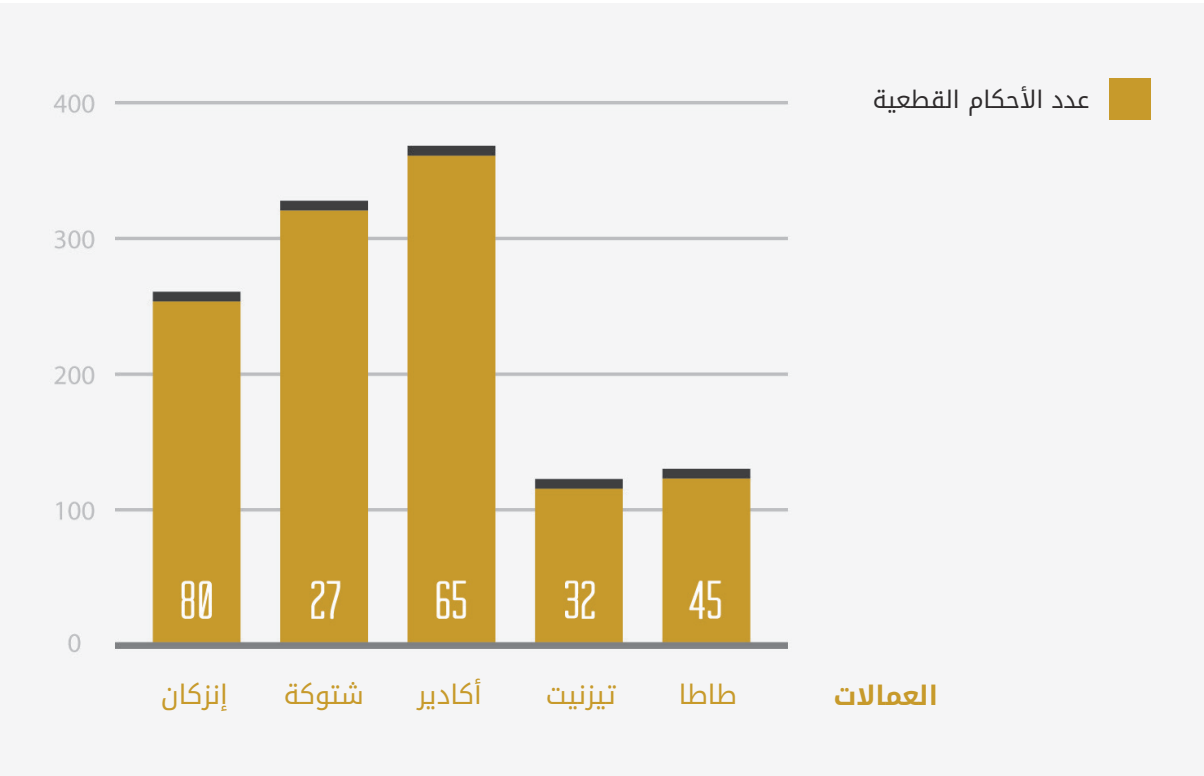

رسم بياني لعدد الأحكام القطعية الصادرة في محاكم الجهة

5 رسملة النتائج والتقييم

أبرز نجاحات حملة الترافع يتابعها

وطنيا

من بين أبرز لحظات النجاح التي تقاسمها فريق عمل مشروع تعميم التسجيل بالحالة المدنية بمعية طاقم المؤسسة و كل الشركاء :

- إرسالية السيد وزير العدل والحريات المؤرخة بتاريخ 06 فبراير 2017 الموجهة لوكلاء الملك بالمحاكم الابتدائية بالمملكة قصد مراسلة مديريات التعليم لمشاركة لوائح بأسماء التلاميذ المتمدرسين غير المسجلين بالحالة المدنية مع منسقي خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف قصد فتح دعاوى لتسجيلهم بسجلات الحالة المدنية.

- موافقة القطاعات المتدخلة في إشكالية التسجيل بالحالة المدنية على طلب مؤسسة أمان للمشاركة في أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها المؤسسة يوم 03 ماي 2017 كمرحلة ترافعية وطنية بمداخلات أغنت النقاش داخل الندوة وأعطت دفعة قوية للتوصيات و لمقترح قانون التعديل الذي تقدمت به المؤسسة دفعة نجاح أخرى لمشروع تعميم التسجيل بالحالة المدنية.

- تشكيل لجنة وزارية خلال المجلس الحكومي ليوم 01 يونيو 2017 تتكون من وزير العدل و وزير الداخلية و وزير التربية الوطنية والوزير المكلف بحقوق الإنسان بخصوص تتبع الأطفال غير المسجلين بالحالة المدنية. كان نتيجة إيجابية للقاءات الترافعية التي قام بها فريق عمل مشروع تعميم التسجيل بالحالة المدنية بلجنة التشريع للفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية بلجنة التشريع و لجنة الداخلية للفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة و التي ساهمت في خلق نقاش إشكالية التسجيل بالحالة المدنية قانونيا و اجتماعيا و بالتالي تشكيل لهاته اللجنة.

- تفعيل موقع "وثيقة.كوم" في جميع الأقاليم والتي من خلالها يمكن للمواطن طلب صورة من عقد الازدياد أو البطاقة الشخصية أو النسخة الكاملة لعقد الازدياد عن طريق الانترنيت وتسلمها في العمالة القاطن بها وهو ما سيسهل عملية التسجيل بالحالة المدنية بشكل سريع و دون تكلفة مادية كبيرة.

ترابيا

بعد اللقاءات الترافعية الثنائية و الثلاثية مع المسؤولين ورؤساء المصالح الخارجية بالجهة تم تفعيل مجموعة من الحلول المقترحة من طرف مؤسسة أمان و التي تعتبر نجاحات محلية تجعل عملية التسجيل بالحالة المدنية أقل صعوبة مما كانت عليه :

- مراسلة السيد المفتش الإقليمي للحالة المدنية بعمالة اشتوكة آيت باها لكل السادة ضباط الحالة المدنية وممثلي السلطة المحلية و مصالح الصحة العمومية تحدد الوثائق القانونية المطلوبة لتهيئ ملف طلب التسجيل بالحالة المدنية مع التسطير على عدم قانونية طلب وثيقة التلقيح ثم طلب اعلان المذكرة للمواطنين وإشهارها في أماكن الإعلان العمومي بالإدارات المعنية

- مراسلة السيد عامل اقليم شتوكة ايت باها للسيد المندوب الاقليمي لوزارة الصحة قصد مشاركة المستشفى لنسخ شواهد الولادة غير المسلمة لأصحابها لمصلحة الحالة المدنية بالعمالة وذلك لتفادي التسجيل المضاعف و للتواصل مع المواطنين أصحاب الشواهد عن طريق السلطة المحلية قصد تسلم شواهد ولادة أطفالهم

- مراسلة السيد القاضي رئيس مركز القاضي المقيم بمدينة بيوكرى تتضمن نموذج طلب التسجيل والوثائق الواجب تحضيرها من أجل التسجيل بالحالة المدنية لمديرية التعليم بعمالة شتوكة ايت باها قصد مشاركتها مع مدراء المدارس الابتدائية و ذلك تفعيلا لرسالة السيد وزير العدل بشكل عملي مع تكفله بتنظيم اجتماع مع المصالح المتدخلة بالحالة المدنية كل ستة اشهر كشكل من أشكال التواصل و تقليص عدد غير المسجلين

- مراسلة السيد المفتش الاقليمي للحالة المدنية بعمالة طاطا لكل من مديرية التعليم من أجل مشاركة أسماء التلاميذ المتمدرسين غير المسجلين بالحالة المدنية، و لمندوبية الصحة من أجل تسريع أجل تسليم شهادة الولادة من طرف إدارة المستشفى الإقليمي ودور الولادة بعمالة طاطا

إستمرارية المشروع

أثمرت الدينامية التي أشرفت عليها مؤسسة أمان لحماية الطفولة بجميع أقاليم جهة سوس ماسة، نتائج جد إيجابية على مستوى رصد ومواكبة الحالات الاجتماعية، تنظيم الأيام التحسيسية مع عموم المواطنين والمواطنات، والأيام التكوينية مع الفاعلين الأساسيين في الميدان، وكذا اللقاءات التشاورية مع المسؤولين الإقليميين لتعبئتهم لخلق جسور للتواصل بينهم ثم الخروج

بتوصيات من أجل إعداد مقترح لتعديل قانون الحالة المدنية الحالي وإيداعه بالبرلمان لضمان الحق في هوية لكافة الأطفال. و لاستمرار هاته الدينامية بعد انتهاء مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية في غشت 2017، وضماناً لاستفادة الأطفال غير المسجلين في الحالة المدنية بكافة الأقاليم، لكون مسببات الظاهرة لاتزال قائمة، عملت مؤسسة أمان على :

- التفعيل الإيجابي للقاءات التكوينية للفاعلين بالجماعات الترابية وأيضا اللقاءات الاقليمية التي جمعت مختلف مسؤولي القطاعات المتداخلة في الموضوع وذلك من خلال التواصل الدوري وعقد لقاءات إقليمية حول المشاكل التي تواجه المواطنين والتي تمنعهم من تسجيل ولاداتهم وطرح آليات لتجاوز المعيقات

- استثمار لقاءات الجمعيات على مستوى كافة الأقاليم، و تحفيزها لاستكمال المهمة التي بدأتها المؤسسة في الجهة عن طريق تبنيها هذا الملف ووضعه في برامجها السنوية، والسهر على مواكبتها من خلال التواصل مع القطاعات التعليم من أجل رصد الحالات، و مفتشو الحالة المدنية والنيابة العامة لحل مشاكل الحالات الاجتماعية كل هذا وفق مقاربة شمولية يكون هدفها حماية الأطفال وتمكينهم من الهوية

- استصدار هذا الدليل قصد مساعدة جمعيات المجتمع المدني في التعرف على كيفية تنزيل المشروع، وعلى أهم الخطوات المتبعة في مواكبة ودعم الحالات الاجتماعية

6 إجراءات التسجيل في الحالة المدنية

تسجيل الولادة خارج الأجل القانوني في حالة وجود عقد الزواج

المرحلة الأولى

الحصول على شهادة الولادة مسلمة من طرف الطبيب المولد أو المولدة الشرعية:

- **في حالة الولادة بالمستشفى :** يتم الحصول عليها من المستشفى
- **في حالة الولادة بالمنزل :** يتم الحصول عليها من عون السلطة "المقدم"

- نسخة من عقد الزواج مصادق عليه
- نسخة كاملة للزوج والزوجة
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزوج والزوجة

المرحلة الثانية

على مستوى المقاطعة أو البلدية أو الجماعة

- شهادة الولادة الإدارية للطفل
- شهادة عدم التسجيل للطفل
- شهادة الحياة الفردية للطفل
- نسخة من عقد الزواج مصادق عليه
- نسخة كاملة للزوج والزوجة
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزوج والزوجة

المرحلة الثالثة

على مستوى المحكمة

- ترفق هذه الوثائق بمقال يرمي إلى تسجيل هذه الولادة في الحالة المدنية "موجه الى السيد رئيس المحكمة الابتدائية" - قضاء الأسرة - مع أداء 50 درهم كرسوم قضائية
- أو إرسالية موجهة من ضابط الحالة المدنية إلى السيد وكيل الملك - نيابة عامة - بقضاء الأسرة - قصد إعفاء الحالة من أداء الرسوم القضائية
- بعد صدور الحكم يأخذ هذا الأخير إلى ضابط الحالة المدنية بالمقاطعة أو الجماعة محل ولادة الطفل لتسجيله في سجلات الحالة المدنية

حالة طفل مهمل مجهول الأبوين

المرحلة الأولى

- شهادة الولادة (من المستشفى أو عون السلطة) وفي حالة عدم وجود شهادة الولادة يجب الحصول على شهادة طبية تثبت السن التقريبي للطفل
- شهادة الحياة الفردية (عون السلطة)
- طلب التصريح بالإهمال موجه إلى السيد وكيل الملك
- التزام المصرح بالطفل

المرحلة الثانية

على مستوى المقاطعة أو البلدية أو الجماعة

- شهادة عدم التسجيل
- شهادة الحياة الفردية
- شهادة الولادة الإدارية
- شهادة اختيار الاسم العائلي والشخصي واسم الأب للطفل وبالنسبة لاسم الأم

المرحلة الثالثة

على مستوى المحكمة

- ترفق كل هذه الوثائق بمقال يرمي التصريح بالإهمال موجه الى السيد وكيل الملك - قضاء الأسرة
- بعد صدور الحكم يأخذ الى ضابط الحالة المدنية محل ولادة الطفل لتسجيله في سجلات الحالة المدنية

حالة إثبات النسب وتسجيل الولادة في الحالة المدنية

المرحلة الأولى

الحصول على شهادة الولادة للابن:

في حالة الولادة بالمستشفى : يتم الحصول عليها من المستشفى

في حالة الولادة بالمنزل : يتم الحصول عليها من عون السلطة "المقدم"

- نسخة كاملة للزوجين
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزوجين
- نسخة من عقد الزواج مصادق عليه (إن وُجد)
- مقال يرمي الى إقرار بالأبوة مصادق عليه من طرف الأب البيولوجي
- طلب يرمي الى الاقرار بالنسب مصادق عليه من طرف الأب والأم وموجه الى السيد رئيس قسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية

المرحلة الثانية

على مستوى المقاطعة أو البلدية أو الجماعة

- شهادة الولادة الادارية للطفل
- شهادة عدم التسجيل للطفل
- شهادة الحياة الفردية للطفل

المرحلة الثالثة

على مستوى المحكمة

- ترفق كل هذه الوثائق بمقال يرمي الى اثبات النسب موجه الى السيد رئيس المحكمة الابتدائية "قضاء الاسرة"
- دفع 160 درهم مصاريف الملف + محامي أو الحصول على المساعدة القضائية
- بعد صدور حكم اثبات النسب يتم الشروع في اعداد اشهاد بعدم الطعن في الحكم موجه الى السيد رئيس المحكمة - قضاء الأسرة - برسوم قدرها 50 درهم
- يرفق حكم اثبات النسب للاشهاد بعدم الطعن وعقد الزواج مصادق عليه إن وُجد ونسخة كاملة للزوجين وشهادة الولادة للطفل وشهادة الحياة الفردية للطفل وشهادة عدم التسجيل للطفل ونسخ من بطائق الوطنية للأبوين ثم مقال يرمي الى تسجيله في الحالة المدنية الى السيد وكيل الملك قصد إعفاء الحالة من الرسوم القضائية. بعد صدور الحكم بتسجيل الولادة

- يأخذ الى ضابط الحالة المدنية بالمقاطعة أو الجماعة محل ولادة الطفل لتسجيله في سجلات الحالة المدنية

إجراءات الحصول على المساعدة القضائية

- الحصول على شهادة الاحتياج لدى السلطة المحلية (المقدم أو القائد)
- الحصول على شهادة عدم أداء الضريبة (مصلحة الضريبة)
- طلب موجه للسيد وكيل الملك قصد الحصول على المساعدة القضائية
- جميع الوثائق تودع بالنيابة العامة - بقضاء الأسرة -

تسجيل الولادة في حالة عدم وجود الأب (حالة مجهول الأب)

المرحلة الأولى

الحصول على شهادة الولادة مسلمة من طرف الطبيب المولد أو المولدة الشرعية :

- **في حالة الولادة بالمستشفى :** يتم الحصول عليها من المستشفى
- **في حالة الولادة بالمنزل :** يتم الحصول عليها من عون السلطة "المقدم"

- نسخة كاملة للأم
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للأم

المرحلة الثانية

على مستوى المقاطعة أو البلدية أو الجماعة

- شهادة الولادة الادارية للطفل
- شهادة عدم التسجيل للطفل
- شهادة الحياة الفردية للطفل
- نسخة اختيار الاسم العائلي والشخصي واسم الأب للطفل
- نسخة كاملة للأم
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للأم

المرحلة الثالثة

على مستوى المحكمة

- ترفق هذه الوثائق بمقال يرمي الى تسجيل هذه الولادة في الحالة المدنية "موجه الى السيد رئيس المحكمة الابتدائية" - قضاء الاسرة - مع أداء 50 درهم كرسوم قضائية
- أو ارسالية موجهة من ضابط الحالة المدنية الى السيد وكيل الملك - النيابة العامة - بقضاء الأسرة - قصد إعفاء الحالة من أداء الرسوم القضائية
- بعد صدور الحكم يأخذ هذا الأخير الى ضابط الحالة المدنية بالمقاطعة أو الجماعة محل ولادة الطفل لتسجيله في سجلات الحالة المدنية

حالة كفالة الطفل المهمل

المرحلة الأولى

إعداد الوثائق الضرورية للتسجيل

- نسخة موجزة من رسم ولادة الزوجين طالبي الكفالة
- شهادة طبية للزوجين تثبت خلوهما من أي مرض معد
- نسخة مصادق عليها من عقد الزواج أو نسخة من الطلاق في حالة الطلاق
- شهادة الدخل
- السجل العدلي للزوجين
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزوجين
- نسخة موجزة من رسم ولادة الطفل المهمل
- نسخة من حكم التصريح بالإهمال
- شهادة السكنى

المرحلة الثانية

على مستوى المحكمة

- ترفق هذه الوثائق بطلب الاذن بالكفالة وتوضع في الصندوق بالمحكمة + 160 درهم مصاريف الملف + محام
- بعد صدور الحكم يتم رفع طلب تنفيذ الحكم مع مبلغ 50 درهم كمصاريف قضائية
- الحصول على نسخة لإسناد الكفالة مع نسخة من الحكم

7 الشركاء

حامل المشروع

مؤسسة أمان لحماية الطفولة

مؤسسة أمان لحماية الطفولة جمعية مغربية تأسست بمدينة: تارودانت يوم 07 ماي 2014 لتعزيز الأنظمة الحمائية للأطفال بالمغرب وذلك بترسيخ وتفعيل مقتضيات السياسات العمومية المندمجة لحماية الطفولة. المؤسسة تراهن على تأهيل الأسرة لتمكينها من أداء دورها ذي البعد الإجتماعي باعتماد مقاربة شمولية مركزها الطفل. المؤسسة تشتغل على مشاريع أهمها :

- مركز أمان للقرب لفائدة الأطفال والأسر في وضعية صعبة بمدينة تارودانت
- المساهمة في إحداث الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة بإقليم تارودانت
- المساهمة في إحداث نظام الأسر الحاضنة بالمغرب
- المساهمة في تعميم حق التسجيل بالحالة المدنية بالمغرب

Moroccan Children's Trust

تعد جمعية "Moroccan Children's Trust" شريكا استراتيجيا لمؤسسة أمان لحماية الطفولة، حيث تشتغلان معا في عدة مشاريع تروم حماية الطفل المغربي وضمان حقوقه الأساسية؛ حيث تضع رهن إشارة المؤسسة مجموعة من الخبراء الدوليين في مجال حماية الطفولة؛ ويأتي مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية ضمن هذه المشاريع.
وتساعد الأطفال في وضعية صعبة والمتخلى عنهم، (MCT) تدعم عن طريق عمل اجتماعي وفق مقاربة شمولية. وتهدف كذلك إلى مساعدة الأسر لتحقيق استقلالها لضمان بيئة ملائمة لتنشئة الطفل، كما تعمل على المساهمة في تطوير السياسات الوطنية والمحلية لضمان حقوق الأطفال.

الجهة المانحة

MEPI

تعد مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) الداعم الأساسي لمشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية الذي تقوم بتنزيله مؤسسة أمان لحماية الطفولة بجهة سوس ماسة.

انطلق عمل المبادرة سنة 2002 حيث تعمل على تقديم تمويلات لدعم المشاريع التي تهدف إلى تعزيز المجتمع المدني... وقد قامت منذ نشأتها بنسج علاقات شراكة مع أكثر من 250 من المنظمات المحلية عبر تمويل المشاريع القادرة على تحقيق إنجازات ملموسة يكون لها أثر على مجتمع معين وفق احتياجاته وأولوياته

تقوم المبادرة كل سنة مالية بعرض إعلانات الحصول على تمويلات لمشاريع المعززة للمشاركة المدنية ذات الأفكار والأساليب المبتكرة. في هذا الإطار، وبعد النجاح الذي عرفه برنامج مؤسسة أمان لحماية الطفولة الذي كان يهدف إلى المساهمة في تعميم التسجيل بالحالة المدنية على مستوى إقليم تارودانت؛ دفع المؤسسة إلى إعداد مشروع متكامل من جميع الجوانب (تحديد أولويات مجالات الاشتغال، تأهيل الموارد البشرية، تسطير ميزانية التسيير والأنشطة...)، ليغطي جميع أقاليم جهة سوس ماسة (ابتداء من غشت 2016 إلى 31 يوليوز 2017). ثم تقدمت المؤسسة إلى MEPI لتستفيد من الدعم المالي لتغطية مصاريف المشروع، وهذا من أجل المساهمة في تحقيق حق الطفل المغربي في التوفر على هوية؛ وفق المجالات التالية:

- التنسيق مع مختلف المسؤولين بالقطاعات المتدخلة في الحالة المدنية
- تنظيم أيام تحسيسية للمواطنين
- تنظيم أيام تكوينية الفاعلين الرئيسيين في الحالة المدنية (ضباط الحالة المدنية، أعوان السلطة، مدراء المدارس، موظفو الصحة، وجمعيات المجتمع المدني)
- رصد الحالات غير المسجلة ومواكبتها
- إعداد ملف للترافع من أجل تعديل لقانون الحالة المدنية، لتسهيل تسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية

باقي الشركاء

- الخلية الجهوية للتكفل بالأطفال والنساء ضحايا العنف بمحكمة الاستئناف لأكادير
- ولاية جهة سوس ماسة
- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة
- مصلحة للحالة المدنية بولاية جهة سوس ماسة
- المديرية الجهوية للصحة بجهة سوس ماسة
- النواب البرلمانيون
- مختبر القانون و المجتمع بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة ابن زهر
- خلية التكفل بالأطفال والنساء ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بإنزكان
- خلية التكفل بالأطفال والنساء ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بتارودانت
- خلية التكفل بالأطفال والنساء ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بأكادير
- خلية التكفل بالأطفال والنساء ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بتيزنيت
- خلية التكفل بالأطفال والنساء ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بطاطا
- مراكز القضاة المقيمين بإقليم شتوكة آيت باها
- المديرية الاقليمية للتعليم بعمالة إنزكان ايت ملول
- المديرية الاقليمية للتعليم بعمالة أكادير اداوتنان
- المديرية الاقليمية للتعليم ببإقليم تيزنيت
- المديرية الاقليمية للتعليم ببإقليم شتوكة ايت باها
- المديرية الاقليمية للتعليم ببإقليم طاطا
- مندوبية الصحة بعمالة إنزكان ايت ملول
- مندوبية الصحة بعمالة أكادير اداوتنان
- مندوبية الصحة بإقليم تيزنيت
- مندوبية الصحة بإقليم شتوكة ايت باها
- مندوبية الصحة بإقليم طاطا
- عمالة إنزكان ايت ملول
- عمالة أكادير اداوتنان
- عمالة إقليم تيزنيت
- عمالة إقليم شتوكة ايت باها
- عمالة إقليم طاطا
- هيئة المحامين بجهة سوس ماسة
- المنتخبون المحليون بجهة سوس ماسة
- جمعيات المجتمع المدني المحلي المتخصصة في مجال حماية الطفولة بجهة سوس ماسة

خلايا التكفل بالأطفال و النساء ضحايا العنف بمحاكم جهة سوس ماسة

الخلية الجهوية للتكفل بالأطفال و النساء ضحايا العنف بمحكمة الإستئناف بأكادير

8 رزنامة الوثائق

دليل مشروع تعميم التسجيل في الحالة المدنية

صفحة فايسبوك

www.facebook.com/Fondation-Amane-pour-la-protection-de-lenfance-en-partenariat-avec-le-MEPI

مجموعة فايسبوك

www.facebook.com/groups/Fondation-Amane

البريد الإكتروني

fape.care@gmail.com
soussi.abdellah@gmail.com

الموقع الإكتروني

www.amane-fape.com

الهاتف

+212 (0) 5 28 55 18 71
+212 (0) 5 28 85 42 49
+212 (0) 6 00 01 31 06

العنوان

Boulevard 20 Aout, N 358 Agafay
Près de la Pharmacie Principale Taroudannt